

أموالك بالبنك بأمان



المؤسسة الفلسطينية
لضمان الودائع



الفهرس

- 2.....مقدمة:
- 3.....نشأة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
- 3.....الرؤية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
- 3.....الرسالة للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
- 4.....العضوية في المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
- 4.....أهداف المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
- 4.....مهام وصلاحيات المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
- 5.....التصفية
- 5.....تعويض المودعين
- 6.....آليات التسديد
- 6.....آجال التسديد
- 7.....ضبط المخاطر
- 7.....اسئلة متكررة

في أعقاب الازمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٨ تزايد الاهتمام لدى سلطة النقد الفلسطينية لضرورة وجود نظام لضمان الودائع فعال في فلسطين، يساهم في استقرار النظام المالي والمصرفي، حيث باشرت سلطة النقد ومنذ العام ٢٠٠٩ بكافة الإجراءات اللازمة لتحقيق متطلبات إنشاء نظام ضمان الودائع في فلسطين، وتكللت جهودها في منتصف العام ٢٠١٣ بإنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع والتي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والأهلية القانونية والاستقلال المالي والإداري، بهدف حماية أموال المودعين في البنوك الأعضاء وتشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالجهاز المصرفي الفلسطيني.

تعتبر الودائع في القطاع المصرفي مضمونة من قبل الحكومات وهذا النوع من الضمان يسمى ضمان ضمني، والذي لا يحدد الية السداد وسقف التعويض وفترة التعويض، ومن هنا ادركت الحكومات والبنوك المركزية للدول أهمية التحول من الضمان الضمني الى الضمان الصريح والذي يحدد سقف التعويض واولوية التعويض وفترة التعويض من خلال اصدار قوانين وتشريعات وتعليمات تهدف إلى حماية أموال المودعين " خاصة الصغار منهم" والمساهمة في تعزيز الاستقرار المالي وتنشيط الادخار والنمو الاقتصادي، بالإضافة الى تحميل البنوك تكاليف تعثرها بدلا من تحميل ذلك الى دافعي الضرائب.

نشأة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

أُنشئت المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بموجب أحكام القرار بقانون رقم (7) لسنة 2013 كمؤسسة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والأهلية القانونية والاستقلال المالي والإداري، بهدف حماية أموال المودعين في البنوك الأعضاء وتشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالجهاز المصرفي الفلسطيني.

تتمتع المؤسسة بموجب قانونها بصلاحيات واسعة تمكّنها من القيام بمهامها كضامن للودائع ومُصنّف للبنوك، بالإضافة إلى الدور الرقابي الممنوح لها قانوناً، والمتمثل في ضبط المخاطر للبنوك الأعضاء

الرؤية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

الارتقاء إلى مستوى ريادي في مجال ضمان الودائع على الصعيد الإقليمي والدولي.

الرسالة للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

تعزيز استقرار وسلامة النظام المصرفي الفلسطيني وتشجيع الادخار، وتوفير الحماية لأموال المودعين لدى البنوك الأعضاء.

أهداف المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

1. تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي الفلسطيني والمساهمة في الحفاظ على استقراره.
2. رفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع في فلسطين.
3. بناء مستوى ملائم من الاحتياطات لتأمين حماية حقوق الودّعين لدى البنوك الأعضاء.
4. تعزيز ثقافة إدارة المخاطر لدى القطاع المصرفي.
5. إدارة عمليتي التعويض والتصفية بكفاءة وفعالية.
6. بناء شبكة علاقات دولية مع مؤسسات ضمان الودائع حول العالم من أجل تعزيز العلاقات وتبادل الخبرات.

العضوية في المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

إن العضوية في المؤسسة إجبارية لكافة البنوك المرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية، سواء أكانت بنوكاً تجارية أم إسلامية، ولقد بلغ عدد البنوك الأعضاء والخاضعة لأحكام القانون 14 بنكاً في العام 2019، منها 7 بنوك محلية و7 بنوك وافدة.

مهام وصلاحيات المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

تتمتع المؤسسة بموجب قانونها بصلاحيات واسعة تمكّنها من القيام بمهامها كمُصنّف للبنوك وضامن للودائع، بالإضافة إلى الدور الرقابي الممنوح لها قانوناً، والمتمثل في ضبط المخاطر للبنوك الأعضاء.

التصفية

تعتبر المؤسسة بموجب القرار بقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ المصفي الوحيد لأي بنك تقرر سلطة النقد الفلسطينية تصفيته.

تمتلك المؤسسة صلاحية اتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة للحفاظ على حقوق المصرف وإتمام عملية التصفية، وتحل محل المودعين بالقدر الذي ستدفعه من ودائعهم، ويتوجب عليها تثبيت وتوثيق ما تدفعه للمودعين كدين مترتب لها في ذمة المصرف، ويكون لهذا الدين حق الامتياز على سائر حقوق المساهمين والدائنين الآخرين.

تعويض المودعين

تعتبر المؤسسة مسؤولة قانونياً عن تعويض المودعين لدى البنوك الأعضاء بعد نشر قرار التصفية الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية في الصحف الرسمية، وتلتزم المؤسسة بتعويض المودعين حسب سقف التعويض المحدد.



آليات التسديد

1. يتم احتساب سقف التعويض لكل مودع على أساس توحيد الصافي لجميع ودائعه المؤمنة لدى العضو، بما في ذلك الفوائد أو العوائد المستحقة له حتى تاريخ نشر قرار تصفية هذا العضو في الجريدة الرسمية.
2. يكون سقف التعويض بكامل صافي قيمة الودائع المؤمنة لدى العضو إذا كانت بمقدار عشرين ألف دولار (أو ما يعادلها) أو اقل، ويكون سقف التعويض عشرين ألف دولار أو ما يعادلها إذا زادت قيمة صافي الودائع المؤمنة عن ذلك.
3. إذا كان للمودع حساباً مشتركاً مع شخص آخر يحتسب سقف التعويض بينهم بالتساوي إذا كانت حصصهم في الحساب غير محددة، وإذا كانت محددة تحتسب بنسبة حصص كل منهم في الحساب.
4. إذا كان للمودع حسابات مشتركة بالإضافة إلى الحسابات المنفردة فيتم إضافة صافي رصيد الحساب المنفرد إلى صافي نسبة حصته من الحسابات المشتركة كما ورد في (3) ويتم احتساب قيمة الضمان على إجمالي الرصيد المحتسب.

آجال التسديد

على المؤسسة دفع مبلغ التعويض للمودعين خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ تقديم مطالباتهم، ويجوز للمؤسسة بعد التنسيق مع سلطة النقد وفي حالات معينة تمديد هذه الفترة.

ضبط المخاطر

حالياً يتم استيفاء رسوم الاشتراك من المصارف الاعضاء بنسبة ثابتة 0.2% من مجموع الودائع المشمولة بالضمان، في حين أجاز قانون المؤسسة تحديد نسبة رسوم اشتراك تتماشى مع درجة المخاطر لكل عضو وفق معايير يتم الاتفاق عليها مع سلطة النقد ما بين (0.2% - 0.8%) كحد أقصى من مجموع الودائع المشمولة بالضمان.

من المتوقع ان يتم البدء باستيفاء الرسوم من المصارف الأعضاء استنادا الى المخاطر وفق حدود النسبة الموضحة أعلاه اعتباراً من مطلع العام 2021 وبالتالي يمكن المؤسسة من ممارسة دورها الرقابي والوقائي في القطاع المصرفي، بمثابة الإنذار المبكر وليمكنها من تحديد إجراءات وسياسات العمل الكفيلة بمعالجة مواطن الضعف والقصور بالبنك.

اسئلة متكررة

ماذا لو كان الشخص غير فلسطيني لكنه مقيم في فلسطين وله حساب بنكي في أحد البنوك العاملة فيها؟

يتمتع المودعين باختلاف مكان اقامتهم وجنسياتهم بنفس حقوق حماية الودائع التي يتمتع بها المواطن الفلسطيني، طالما أن لهم حسابات في البنوك الأعضاء.

ماذا لو كان لشخص ما ودائع في فروع مختلفة لنفس البنك؟

يتم التعامل مع جميع الودائع المودعة باسم المودع منفرداً في فروع البنك الواحد كوديعة واحدة. أما في حال وجود حسابات أخرى ومشاركته بالإضافة إلى الحسابات المنفردة يتم التعامل معها بإضافة صافي رصيد حساباتك المنفردة إلى صافي نسبه حصتك من الحسابات المشتركة ويتم احتساب قيمه الضمان على اجمالي الرصيد المحتسب وفقاً للمثال التالي:

المودع	نوع الحساب	الرصيد	حصة احمد	حصة الزوجة	حصة الابن
احمد	جاري	13000	13000		
احمد	توفير	7000	7000		
احمد وزوجته	توفير	15000	7500	7500	
احمد وزوجته وابنه	وديعة لأجل	12000	4000	4000	4000
مجموع الودائع		47000	31500	11500	4000
قيمه الضمان			20000	11500	4000

ماذا لو كان لشخص ما عدة حسابات في بنوك مختلفة؟

سقف الضمان الفوري يعادل عشرون ألف دولار او ما يعادلها بالعملات الأخرى لكل مودع على اساس توحيد جميع ودائعه المؤمنة لدى المصرف الواحد.

ما هو مصير المودع الذي يمتلك أكثر من عشرون ألف دولار في البنك المفضي؟

يتقاضى المودع عشرين ألف دولار كتعويض فوري (خلال شهر من تاريخ المطالبة) على ان يتم تعويضه بباقي الحقوق عند إتمام عملية التصفية وحسب سلم الأولويات التي حددها القانون.

ما سقف تغطية كل مودع؟

حدد مجلس إدارة المؤسسة سقف التغطية بعشرون ألف دولار أو ما يعادلها بالعملات الأخرى لكل عميل في البنك الواحد .

هل يترتب على المودع أي رسوم تأمين أو ضمان لتستفيد من خدمة الضمان التي تقدمها المؤسسة؟

لا يترتب على المودع دفع أي رسوم لكي يستفيد من خدمة التأمين على ودائعه.

كيف سيستفيد المودعون من المؤسسة؟

هذا النظام يطمئن المودعين على سلامة أموالهم ويضمن تعويضك الفوري عنها في حال صدور قرار التصفية بحدود السقف البالغ عشرون ألف دولار والذي يغطي ما نسبته ٩٤% من عدد المودعين الخاضعين لقانون المؤسسة، علماً أن المبالغ التي تتجاوز السقف المحدد يتم تغطيتها عند إتمام عملية التصفية وحسب الأولوية.

من هي المصارف الأعضاء في المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع؟

تسري احكام القانون على كافة البنوك التجارية والإسلامية العاملة في فلسطين والمرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية.

هل يتوجب عليّ كمودع ان أتقدم بطلب للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع لحماية وديعتي؟

لست بحاجة للتقدم بطلب او التسجيل في المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع من اجل حماية اموالك، إذ تتم حماية وديعتك تلقائياً حسب القانون ودون الحاجة لدفع أي رسوم لقاء ذلك.

ما هي عملات الودیعة التي تضمنها المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع؟
تضمن المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع جميع أنواع الودائع المشمولة
بالضمان وبجميع العملات المتداولة في الجهاز المصرفي الفلسطيني بقيمة
السقف المحدد.

ما هي أنواع الودائع التي تشملها ضمانة المؤسسة الفلسطينية لضمان
الودائع؟

تضمن المؤسسة كافة الودائع لدى البنوك الأعضاء، سواء للمؤسسات أو
الأفراد المقيمين وغير المقيمين وتشمل:

1. الحسابات الجارية تحت الطلب.
2. حسابات التوفير.
3. الودائع الآجلة والخاضعة لإشعار.
4. حسابات الودائع المشتركة (العائدة لأكثر من شخص).

ويستثنى الودائع التالية (الودائع غير المشمولة بالضمان):

1. ودائع الحكومة ومؤسساتها.
2. ودائع سلطة النقد.
3. ودائع ما بين الأعضاء والمؤسسات المالية الأخرى (شركات التأمين
وإعادة التأمين، شركات الإقراض المتخصصة، شركات الوساطة
المالية) والمرخصة من الجهة الرقابية الخاضعة لها.
4. التأمينات النقدية في حدود رصيد التسهيلات القائمة بضمانها.
5. ودائع الأطراف ذوي الصلة بالعضو وفق أحكام القانون.
6. ودائع مدققي حسابات العضو و/أو أعضاء هيئة الرقابة الشرعية
لديه.
7. ودائع الاستثمار المقيدة وفق ما يحدده المجلس.

ماذا يحصل لأموالي عند اندماج بنكين؟

عند اندماج أي بنكين تبقى حقوق المودعين محفوظة لدى البنك المستحوذ و/أو البنك الجديد الناتج عن الاندماج، وكذلك يبقى كامل رصيد حسابك محفوظاً، مع التأكيد على أن جميع الودائع تبقى مؤمن عليها من قبل المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بقيمة السقف المحدد.

ماذا افعل في حال تعثر البنك الذي أودع فيه اموالي؟

لا تتأثر اموالك وتبقى مضمونة حسب السقف المحدد، ويتم الإعلان في وسائل الإعلام المختلفة عن تعثر أي بنك ضمن قرار التصفية الذي تتخذه سلطة النقد الفلسطينية حسب القانون، وتكون المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع هي المصفي الوحيد لهذا البنك، بحيث يتم الإعلان عن آلية التعويض وتاريخ التعويض للمودعين، بحيث لا تتجاوز فترة التعويض عن ٣٠ يوماً من قرار التصفية وفق القانون وبطريقة تضمن تحقيق أفضل النتائج للمودعين.



أموالك بالبنك بأمان





